مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا التقرير أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل **يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٧/٠٠ بتوقيت غرينتش**

تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٨

السلطة ومنصات الانطلاق ووهم التجارة الحرة

لمحة عامة

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٨

السلطة ومنصات الانطلاق
ووهم التجارة الحرة

لمحة عامة

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٨

السلطة ومنصات الانطلاق
ووهم التجارة الحرة

لمحة عامة

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف ٢٠١٨

ملاحظات

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني استعمال أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب أمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها، أو حدودها.

يمكن الاستشهاد بالمادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها دون استئذان، ولكن يرجى التنويه بذلك مع بيان رقم الوثيقة. وينبغي موافاة أمانة الأونكتاد بنسخة من المنشور الذي يتضمن النص المستشهد به أو المعاد طبعه على البريد الإلكتروني: gdsinfo@unctad.org.

صدرت اللمحة العامة الواردة في هذه الوثيقة أيضاً كجزء من *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٨* (UNCTAD/TDR/2018).

UNCTAD/TDR/2018 (Overview)

لمحة عامة

تؤثر التغييرات التكنولوجية تأثيراً عميقاً في الأسلوب الذي ننتهجه في حياتنا اليومية، فقد غيَّرت الابتكارات الرقمية الطريقة التي نتبعها في كسب عيشنا، وفي التسوق، والتعلم، واللهو؛ فهي إذ تمثِّل ثورة صناعية رابعة، تُغيِّر جغرافية الإنتاج وبيئة العمل. بيد أن التدابير الاجتماعية والسياسية المتمثلة في القواعد والمعايير والسياسات هي التي ستُحدد، في نهاية المطاف، كيف سيتبلور المستقبل.

وفي هذا الصدد، فإن من سوء الطالع أن تتشكل الثورة الرقمية في فترة تسود فيها الليبرالية الجديدة، فطوال العقود الأربعة المنصرمة، تضافر خليط من الخدع المالية، والسلطة الجامحة للشركات، والتقشف الاقتصادي فقطَّع أوصال العقد الاجتماعي الذي ظهر إلى الوجود في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأحلَّ محله مجموعة مختلفة من القواعد، والمعايير، والسياسات، على الصعيد الوطني، والإقليمي، والدولي. فأتاح ذلك لرأس المال، سواء أكان ملموساً، أو غير ملموس، طويل الأجل أو قصيره، صناعياً أو مالياً، مهرباً من إشراف الجهات التنظيمية، ومكَّنه من التوسع في مجالات جديدة من التربح، وحدَّ من نفوذ واضعي السياسات على أسلوب إدارة الأعمال التجارية.

وقد آثرت هذه الخطة أن تصور عالماً رقمياً مترابطاً يخلو من الحدود المصطنعة أمام تدفق المعلومات، ويثير إحساساً بالنشوة التكنولوجية في الاعتقاد بحتمية هذا العالم وعدم أفول نجمه. واستجابت الأعمال التجارية الكبيرة لذلك فحولت الاستحواذ على البيانات وتجهيزها إلى مورد خصب لاقتناص الريع.

إن الأحداث الأخيرة، بدءاً بالأزمة المالية، ثم الانتعاش البطيء الخطى الذي أعقبها، وانتهاءً بالأخبار الكاذبة، وفضائح خصوصية البيانات التي باتت تتصدر العناوين الرئيسية الآن، قد دفعت واضعي

السياسات لمواجهة ضروب عدم المساواة والاختلالات الناشئة عن هذه الخطة، فأخذت الحكومات تُسلِّم بأنَّ ثمة حاجة لسد الثغرات التنظيمية التي تلحق الضرر بالجمهور، وإقامة شبكات أمان أشد قوة لحماية المتضررين من التقدم التكنولوجي، والاستثمار في المهارات اللازمة لقوة العمل في القرن الحادي والعشرين. بيد أنَّ الكلمات كانت حتى الآن أعلى صوتاً من الأفعال.

إنَّ هذا العالم، رغم ما يقال عنه، ليس جذاباً ولا جديداً، فقد شهدت فترة العولمة قبل عام ١٩١٤ أيضاً تغييرات تكنولوجية عميقة، مثل كابلات التلغراف، وخطوط السكك الحديدية، والسفن البخارية، زادت العالم سرعة وقلصَّت المسافات فيه. وأتسم العالم آنذاك أيضاً بالقوة الاحتكارية دون حسيب ولا رقيب، وبالمضاربة، والازدهار، والافلاس على الصعيد المالي، وبازدياد عدم المساواة اتساعاً. وانتقد مارك توين بشدة "العصر الذهبي" الذي تسود فيه الثروة الفردية القبيحة، ويستشري فيه وباء الفساد السياسي، ويتفشى البؤس الاجتماعي على نطاق واسع. ولم يكن مباشرو الأعمال في السكك الحديدية بالأمس يختلفون عن أباطرة العالم الرقمي، فقد برعوا في استغلال الابتكارات المالية، وتقنيات التسعير، والعلاقات السياسية التي زادت أرباحهم حتى وهم يلحقون الضرر بمنافسيهم في الأعمال التجارية وبالجمهور على حدٍ سواء.

وعلى غرار ما يحدث اليوم، ساعدت تكنولوجيات المعلومات الجديدة في القرن التاسع عشر رأس المال على إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي. ويصف كثير من المعلقين تلك الفترة بأنها كانت عصر "تجارة حرة"، مستشهدين بفكرة ديفيد ريكاردو عن الميزة النسبية ليوحوا بأن المتقاعسين في اعتماد التكنولوجيا كانوا أفضل حالاً وهم يتخصصون في المجال الذي يتقنونه أكثر من غيره وينفتحون على التجارة الدولية. وتلك رواية مريحة تعود بالفائدة على كل الأطراف في عالم يستأثر فيه الفائز بحصة الأسد، وهي تمثل اعتقاداً راسخاً في رسالة العولمة دفع جون مينارد كينز إلى المقارنة بينها، في نظريته العامة، وبين محاكم التفتيش الدينية.

وحقيقة الأمر أنَّ التجارة الدولية في أواخر القرن التاسع عشر كانت تدار في الدول التابعة (الأطراف) من خلال ضوابط استعمارية غير منزهة، وفرض رسوم جمركية مرتفعة للغاية في دول المركز الناشئة، كما هو الحال في الولايات المتحدة. وأتاح الحديث عن التجارة الحرة غطاءً مفيداً لحركة رأس المال الغير خاضع للقيود، ولمجموعة مصاحبة لها من القواعد – القاعدة الذهبية، وقوانين العمل القمعية، والميزانيات المتوازنة، ضبطت الانفاق الحكومي وحدَّت من تكاليف ممارسة الأعمال التجارية.

وفي الوقت الذي تتجلى فيه أوجه الاختلال والتوتر التي تتسم بها عملية العولمة المعاصرة في عالم تستقوي فيه المؤسسات المالية وتزداد الرقمنة (التحول إلى عالم رقمي)، يتعرض نظام التجارة المتعدد الأطراف لضغوط مفرطة. وسرعان ما عُقِد مقارنات غير مريحة بين هذا الحال وما حدث في الثلاثينيات. بيد أنه لو أمكن استخلاص درس واحد من سنوات ما بين الحربين، لتمثل ذلك في أنَّ الحديث عن التجارة الحرة في ضوء التقشف وانتشار الريبة السياسية على نطاق واسع لن يحول دون أن ينفرط العقد، كما أن التعهد بألاَّ يتخلف أحد عن الركب بالتوسل إلى حسن النية لدى الشركات، أو مناشدة الأخيار من كبار الأثرياء هو، إن أحسنا الظن به، دعوات رغائبية لإقامة عالم أكثر تمدناً، وهي، إن أسأنا الظن، محاولات متعمدة للنكوص عن إجراء نقاش جاد للعوامل الحقيقية التي يعزى إليها تفاقم عدم المساواة، والاستدانة، وانعدام الأمن.

ولن يكون الرد على هذا الحال الرجوع إلى تصور خرافي للفرادة الوطنية، أو القعود مكتوفي الأيدي، أملاً في أن تزيل موجة الفوران الرقمي هذه المشكلات عن الوجود. فثمة حاجة ماسة لإعادة التفكير في النظام المتعدد الأطراف، إن أُريد لعصر الرقمنة أن يؤتي بوعوده.

ومع غياب خطاب تقدمي وقيادة جريئة، فلا عجب في أن تظهر أعراض مثيرة للقلق تنم عن فساد سياسي، كما توقع أنطونيو غرامسي. إن إيجاد خطاب رشيد ليس بالأمر الهين. فحري بنا، في

الوقت الراهن، أن نستذكر كلمات ماري شيلي التي لم تفقد شخصية فرانكنشتاين التي ابتدعتها قبل ٢٠٠ سنة شيئاً من قدرتها على استثارة خوفنا من التقدم التكنولوجي وولعنا به " البداية هي اليوم دائماً".

نذير الشؤم: إلى أين يتجه الاقتصاد العالمي؟

قبل عشر سنوات، أي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أعلن مصرف ليمان براذرز إفلاسه. وفجأة، لم يعد أي شخص يعلم تماماً من هو الدائن، ولا المدين، ولا حجم الدين، أو من أفرط في المجازفة وعجز عن السداد، أو على من ستدور الدوائر في الكرة القادمة؛ فتجمدت أسواق الائتمان بين البنوك، وحلَّ الرعب في وول ستريت، وهبطت الأعمال التجارية، لا في الولايات المتحدة فحسب، بل وفي أرجاء العالم كافة؛ واستعصى على السياسيين إيجاد حلول، وأصبح العليمين بشؤون الاقتصاد يتساءلون إن كان "الاعتدال العظيم" قد أخذ يتحول إلى كساد كبير آخر.

والذي يثير العجب، بعد إدراك ما حدث، هو التراخي والرضا عن النفس في الفترة التي سبقت الأزمة. بل والأغرب من ذلك أنَّ التغيير الذي جاء في أعقابها كان ضئيلاً. وقد قيل لنا إنَّ النظام المالي غدا أشد بساطة، وأكثر أماناً، وإنصافاً. بيد أنَّ المصارف أصبحت أكبر حجماً، مستغلة في ذلك المال العام؛ وغدت الأدوات المالية غير الشفافة ضرورة مرة أخرى؛ ونمت مصارف الظِّل فصارت عملاً تجارياً يبلغ حجم معاملاته ١٦٠ ترليون دولار أمريكي، أي ضعفي حجم الاقتصاد العالمي، وتجاوزت المشتقات المتداولة خارج البورصة ٥٠٠ ترليون دولار، وفاضت وزادت، (ولا غرابة في ذلك)، مكافآت المصرفيين تارة أخرى.

وبفضل تريليونات الدولارات من السيولة المأخوذة من الأموال العامة ("التيسير الكمّي") انتعشت أسواق الأصول، وأخذت الشركات تندمج على نطاق واسع، وغدت إعادة شراء الأسهم دليلاً على الحنكة في حسن الإدارة. وعلى النقيض من ذلك، تعثرت خطى الاقتصاد الحقيقي بين فورات وجيزة من التفاؤل والحديث عن تراجع المخاطر، من وقت لآخر. وفي الوقت الذي توجهت فيه بعض البلدان إلى أسواق الأصول لإنعاش

دخلها، تطلعت بلدان أخرى إلى أسواق الصادرات. بيد أنَّ أياً من هذين الخيارين لم يحقق النمو المطرد، بل فاقم كلاهما عدم المساواة.

ولعلَّ تضعضع الثقة في النظام كان أشد الأضرار وقعاً. وفي هذا الصدد لا عذر للاقتصاديين، على الأقل إن كانوا قد كلفوا أنفسهم قراءة ما كتبه آدم سميث. ففي أي نظام يدعي أنه يعمل وفق القواعد، من المؤكد أنّ التفكير في التلاعب بهذه القواعد سيفضي إلى تقويض شرعيته. فالشعور بأنَّ من كانوا سبباً في الأزمة لم ينالهم ضررها، بل استفادوا منها ظلّ مصدراً للسخط منذ عام ٢٠٠٨، وساد الشعور بأن انعدام الثقة قد أصاب الآن المؤسسات السياسية التي تربط المواطنين والجماعات والبلدان ببعضها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وتتمثل المفارقة التي تتصف بها العولمة في القرن الحادي والعشرين في أنَّ الاقتصادات المتقدمة والنامية أصبحت تزداد هشاشةً وبطئاً وتصدعاً، رغم كثرة الحديث عن مرونة العولمة وتمتعها بالكفاءة والتنافسية. ومع استمرار عدم المساواة في التفاقم، وارتفاع الاستدانة، وعودة المخادعة المالية إلى الإمساك بدفة الاقتصاد، وانحسار الثقة في النظم السياسية، فماهي المساوئ التي قد تحدث؟

وفي العام المنصرم، تغيرت النغمة السائدة عن الاقتصاد العالمي، فقد أوحى التصور بحدوث ارتفاعات متزامنة في كثير من الاقتصادات المختلفة، المتقدمة منها والنامية على حدٍ سواء، بانتعاش النمو في المستقبل. ودفعت التوقعات الإيجابية بشأن الانتعاش الاقتصادي المصرفيين في المصارف المركزية وواضعي السياسات في الاقتصادات المتقدمة إلى تقبل الفكرة بأن الوقت قد حان لعكس مسار سياسات "الأموال السهلة" المتبعة منذ العقد الماضي.

بيد أنَّ التفاؤل لم يدم طويلاً، فقد جاءت تقديرات النمو في الآونة الأخيرة أقل من التوقعات وأظهرت نوعاً من التراجع. ويُقدِّر أن يكون النمو في منطقة اليورو قد تراجع في الفصل الأول من عام ٢٠١٨ مقارنة بالفصل السابق، وهو يسجل الآن أدنى المعدلات منذ الفصل الثالث من عام ٢٠١٦؛ وفي الولايات المتحدة، روجِع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفصل الأول باتجاه الانخفاض من ٢,٣ إلى ٢,٠ في المائة،

وهو معدل أقل كثيراً من معدل الفصول الثلاثة السابقة؛ وأصبح النمو في اليابان سلبياً في الفصل الأول.

أمّا الاقتصادات النامية، فكانت أحسن حالاً، فقد تجاوز النمو في الفصل الأول من عام ٢٠١٨ التوقعات في الصين والهند، بيد أنَّ التحسن لم يتحقق في البرازيل وجنوب أفريقيا بل حدث تراجع. وعلى غرار بلدان كثيرة مصدِّرة للبترول، حقق الاتحاد الروسي فوائد من ارتفاع الأسعار. وحقيقة الأمر أنّ المناطق المصدِّرة للسلع الأساسية تستفيد بوجه عام من انتعاش الأسعار، وإن لاحت في الأفق بوادر تراجع في الآونة الأخيرة.

وبوجه عام، لا تزال توقعات النمو الإقليمي لهذا العام تسلك المسار الصحيح. بيد أنَّ عدد البلدان التي تعاني نوعاً من الضائقة المالية قد ازداد، وخُفِّضت التوقعات للأجل المتوسط. وفي وقت يعلو فيه الحديث عن عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها بعد التيسير، يجاهد عدد من البلدان النامية للتكيف مع انعكاس مسار تدفقات رأس المال، وتناقص قيمة العملات وما يقترن بذلك من عدم استقرار.

ويتمثل الشاغل الرئيسي في استمرار اعتماد النمو الفاتر على الديون اعتماداً شديداً في وقت تتحول فيه الاتجاهات الاقتصادية الكلية. وبحلول مطلع عام ٢٠١٨، ارتفعت أرصدة الديون العالمية إلى ما يقارب ٢٥٠ ترليون دولار – أي ما يعادل الدخل العالمي ثلاث مرات – بعد أن كانت تعادل ١٤٢ ترليون قبل عقد من الزمان. ويشير أحدث تقدير أجراه الأونكتاد إلى أنَّ نسبة الديون العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي تفوق الآن بمقدار الثلث نظيرتها في عام ٢٠٠٨.

وازدادت الديون الخاصة ازدياداً شديداً، وبوجه خاص في الأسواق الناشئة والبلدان النامية، التي ارتفعت حصتها من أرصدة الديون العالمية من ٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٦ في المائة في عام ٢٠١٧، بينما زادت نسبة الائتمان للشركات غير المالية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في أسواق الاقتصادات الناشئة من ٥٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٥ في المائة في عام ٢٠١٧.

وتتجلى الهشاشة في تدفقات رأس المال عبر الحدود التي لم تصبح أكثر تقلباً فحسب، بل غدت سلبية بالنسبة لمجموعة البلدان الناشئة والنامية منذ أواخر عام ٢٠١٤، وصارت التدفقات الخارجة كبيرة الحجم في الربع الثاني من عام ٢٠١٨.

ومن الواضح أنَّ الأسواق أصبحت غير مستقرة حالما أعلنت المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة عزمها على التراجع عن استخدام الدعم النقدي، مما يجعل الاقتصاد العالمي يسير في طريق وعرة: فعكس مسار السياسة النقدية المتساهلة (في غياب كبح السياسة المالية) قد يقوض الانتعاش العالمي المتعثر الخطى؛ ولكن الامتناع عن ذلك يثير ببساطة مخاطر السياسات والشكوك وعدم الاستقرار.

والأدهى من ذلك، أنَّ النتائج المترتبة على السياسة النقدية الانكماشية، سواء الآن أو في وقت لاحق، قد تكون وخيمة بسبب فقاعات الأصول المختلفة التي برزت في الوقت الذي تزداد فيه احتمالات انتقال العدوى من المشكلات في أي منطقة أو قطاع أكبر من أي وقت مضى. ومن المؤشرات الدالة على ذلك حركة أسواق الأسهم المالية المتزامنة في جميع أنحاء العالم. ولئن كانت تحركات أسعار العقارات في مختلف البلدان أقل اتساقاً، فإنها ازدهرت مرة أخرى بعد بضع سنوات من الركود الذي أعقب الكساد الكبير.

وأحدثت السيولة الرخيصة التي أصبحت متاحة في أسواق البلدان المتقدمة فوراناً في أسواق الأصول في البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء؛ إذ إن المستثمرين انخرطوا في ممارسة أشكال مختلفة من عمليات "التجارة المحمولة للنقود". وكان تأثير طفرة السيولة في أسواق الأسهم المالية ملموساً، إذ إن تقديرات القيمة وصلت إلى مستويات لا تبررها العائدات المحتملة. وأدى ذلك إلى انفصام الرابطة بين أسعار الأصول والقوى الاقتصادية الحقيقية. وبسبب انعدام الدعم من السياسة المالية، عجزت التدابير النقدية عن تحفيز انتعاش قوي في الاقتصاد الحقيقي. وبينما زادت أسعار الأصول وبلغت مستويات غير مستدامة، زادت الأجور الإسمية بدرجة أقل من ذلك بكثير وظلت راكدة في بلدان كثيرة. وأحدث ذلك زيادة أخرى في عدم المساواة في الدخل، مما يعني أنَّ إنعاش الطلب الضعيف للأسر المعيشية لن يتحقق إلا بتجدد فقاعات الديون.

بيد أنَّ توسع الديون لم يموِّل الاستثمارات الجديدة المتزايدة، ففي الاقتصادات المتقدمة، انخفضت نسبة الاستثمار من ٢٣ في المائة في المتوسط في عام ٢٠٠٨ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١٧. وحتى في الأسواق الناشئة والبلدان النامية، كانت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٧، وهي نسبة أعلى قليلاً عن نسبة ٣٠,٤ في المائة المحققة في عام ٢٠٠٨ الذي اندلعت فيه الأزمة، بينما سجلت بعض الاقتصادات الكبيرة انخفاضاً خلال هذه الفترة.

وزادت المعضلة صعوبةً بسبب عدم التيقن المصاحب لما "نعرفه على أنه مجهول"، مثل الشكوك التي تكتنف حركة أسعار البترول التي تعبر أيضاً عن الديناميات الجيوسياسية، ومسارات الحروب التجارية وتداعياتها التي يمكن أن تندلع نتيجة لاستعراض القوة الحالي في الولايات المتحدة وشركائها التجاريين الرئيسيين. وانتعشت التجارة في العام الماضي بعد عدة سنوات من النمو الشديد الفتور، ومن المرجح أن تظلَّ تنتعش هذا العام، بيد أنَّ المراهنات صعبة على ما قد يحدث بعد ذلك غير واردة.

وفي ظل انعدام طلب عالمي، لا يُرجَّح أن تكون التجارة محركاً مستقلاً للنمو العالمي. غير انَّ ارتفاع التعريفات الجمركية بشكل حاد وازدياد الحديث عن وقوع حرب تجارية سيزيد أوجه الضعف في الاقتصاد العالمي. ولأنَّ التعريفات تقوم في المقام الأول بإعادة توزيع الدخل بين عدة جهات فاعلة، فإن قياس تأثيرها ليس بالأمر الهين على النحو الذي يتنبأ به بعض أكثر العليمين بشؤون التجارة تشاؤماً. ومع ذلك، فمن شبه المؤكد أنها لن تحقق التأثير المنشود في تخفيض العجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة، وستزيد الريبة إذا اتُبع أسلوب العين بالعين والسن بالسن؛ وستحدث أضراراً جانبية جسيمة في بعض البلدان النامية، فتزداد ضغوط عدم الاستقرار المالي شدة.

بيد أنَّ ذلك لا يمثل بداية تفكك "النظام الليبرالي لما بعد الحرب"، فقد تآكل ذلك النظام طوال الثلاثين عاماً الماضية بظهور رأس المال الغير منضبط، والتخلي عن سياسات العمالة الكاملة، والتراجع المطرد في دخل العمالة، وتآكل الانفاق الاجتماعي، وتشابك القوة السياسية للشركات. وتُعدُّ الحروب التجارية أحد أعراض عالم مصاب بعدم التوازن ومفرط في العولمة.

كما أنَّ بروز الاقتصادات الناشئة ليس مصدراً للمشاكل. وقد قوبل تصميم الصين على تأكيد حقها في التنمية بشعور بالقلق، إن لم يكن العداء، في كثير من العواصم الغربية، وذلك على الرغم من أن الصين اعتمدت سياسات ظلَّت جزءً من قواعد اللعبة الاقتصادية المألوفة في البلدان الغربية نفسها وهي تصعد درجات سلم التنمية. ونجاح الصين هو على وجه التحديد ما أراده وسعى إلى تشجيعه من اجتمعوا في هافانا في عام ١٩٤٧ لإنشاء منظمة للتجارة العالمية. ويدل الفرق في الخطاب آنذاك والآن على المدى الذي نأى به النظام المتعدد الأطراف الحالي عن الهدف الأصلي المنشود منه.

روح الاحتكار البائسة

على غرار ما جاء في النقاش الوارد في *تقرير التجارة والتنمية* الصادر في العام الماضي، أصبح ازدياد التركيز في الأسواق وارتفاع هامش الربح أمراً شائعاً في كثير من القطاعات والاقتصادات، واقترن ذلك بغلبة السلوك الساعي لاقتناص الريع في سلوك الشركات. وبشكل حتمي توسعت هذه الاتجاهات عبر الحدود.

وظلَّت الشركات الكبيرة تهيمن على التجارة الدولية. ولكن، في العقود التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، ظلت الأسواق موضع نزاع مع ظهور مشاركين جدد، وتعزز القوة التفاوضية في مكان العمل، وذلك بالإضافة إلى القواعد التنظيمية الفعالة التي وضعتها الدولة للحد من سلطة الشركات الكبرى ونطاق نفوذها. وقد أُضعف كثير من هذه القيود في عصر العولمة المفرطة حتى مع فتح أسواق جديدة لممارسة الأعمال.

وارتبط توسع التجارة ارتباطاً وثيقاً بانتشار سلاسل القيمة العالمية التي تتحكم فيها الشركات الرئيسية التي تقيم مقارها في الاقتصادات المتقدمة. وقد أتاحت هذه السلاسل لمزيد من البلدان النامية فرصة المشاركة في التقسيم الدولي للعمل بإيجاد روابط محددة مع هذه السلاسل، مستفيدة من وفرة اليد العاملة غير الماهرة فيها. وكان الوعد أو المتوقع أن هذه الأنشطة الصناعية الوليدة، من خلال التطوير والارتقاء والآثار غير المباشرة، ستنشئ سريعاً مسارات نمو شاملة وقوية تتناسب مع ما تتمتع به هذه البلدان من مزايا نسبية. بيد أنَّ الأمور لم تسر بهذه البساطة.

وتتيح قاعدة بيانات المدخلات – المخرجات العالمية تقييم التغييرات في توزيع القيمة المضافة في الإنتاج الصناعي فيما بين البلدان. ويمكن تقسيم الحصة الوطنية من ذلك إلى الحصص التي تذهب إلى الإدارة، والتسويق، والبحث والتطوير، والتصنيع (أو الإنتاج الفعلي)، باعتبار حصة رأس المال حصة متبقية. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤، انخفضت الحصة المحلية من القيمة المضافة والحصة المحلية من دخل العمل في القيمة المضافة الكلية في أغلب البلدان، مع استثناء مهم هو الصين. والأدلة على القسط المحلي لحصة رأس المال أكثر تبايناً، إذ زاد هذا القسط في الولايات المتحدة بمقدار ملموس وبدرجة أقل في المكسيك، بينما تراجع في البرازيل والصين. بيد أنَّ حصة رأس

المال تتأثر بتسعير نفس المنتج بين البلدان أو بين القطاعات وما يتصل به من ممارسات تجعل عائدات رأس المال تظهر في المناطق التي تنخفض فيها الضرائب عوضاً عن البلد الذي نشأت فيه هذه العائدات.

وتراجعت حصة التصنيع المحلية في جميع البلدان، ما عدا كندا والصين (حيث ارتفعت حصة هذا البلد إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٤). ويتسم الوضع بالتباين فيما يتعلق بالإدارة وأنشطة التسويق، غير أنَّ الحصة المحلية لأنشطة البحث والتطوير في القيمة المضافة الكلية زادت في معظم الاقتصادات المتقدمة، ولا سيما في اليابان. وحدثت أيضاً زيادة في هذه الحصة (من مستويات منخفضة نسبياً) في طائفة من الاقتصادات النامية، ولا سيما البرازيل، والصين، وإندونيسيا، والمكسيك، وجمهورية كوريا، ومقاطعة تايوان الصينية. ورغم ذلك، ظلَّت الاقتصادات المتقدمة تسجل أعلى مستويات الحصص المحلية المخصصة لأنشطة البحث والتطوير في القيمة المضافة الكلية.

ومن العوامل المهمة التي تعزى إليها اتجاهات التوزيع هذه ازدياد قدرة الشركات التفاوضية التي تعود إلى أسواق الصادرات شديدة التمركز. ويتبيَّن من الأدلة المستمدة من البيانات المباشرة عن صادرات السلع غير النفطية أنَّ الشريحة العليا التي تمثل ١ في المائة من الدائرة المحدودة لشركات التصدير، استأثرت بنسبة ٥٧ في المائة من متوسط صادرات البلدان في عام ٢٠١٤. وبالتالي، يميل توزيع الصادات بشدة لصالح الشركات الكبرى. بل إنَّ التركيز يكون أشد غلواً في قمة التوزيع، وقد ازداد بدرجة أكبر بفعل العولمة المفرطة. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، استأثرت أكبر ٥ شركات من شركات التصدير بنسبة ٣٠ في المائة من مجموع صادرات في المتوسط لأي بلد، وحصلت أكبر ١٠ شركات من شركات التصدير على ٤٢ في المائة. وبسبب هذه النسب الضخمة قلَّت شيئاً فشيئاً المساءلة للشركات الكبرى لدى الدوائر الوطنية ودوائر العمل في جميع أنحاء العالم.

وفي البلدان النامية، يعزى تأثير التجارة الدولية السلبي على عدم المساواة إلى تكاثر نظم التجارة التجهيزية الخاصة ومناطق تجهيز الصادرات التي تسعى إلى أعمال التجميع المنخفضة التكلفة والضعيفة الإنتاجية من قِبل الشركات الرئيسية التي تهيمن على سلاسل القيمة العالمية، وتعود بفوائد قليلة على الاقتصاد بوجه أعم. وفي كثير من الأحيان، تجسد النتائج المتباينة للسياسات الرامية إلى تعزيز "تجارة تجهيز السلع" استراتيجيات الشركات العابرة للحدود لاقتناص القيمة في سلاسل القيمة العالمية المصممة

وفق شروطها، ببيع المدخلات ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى المحمي من الملكية الفكرية بأسعار مرتفعة إلى المصدرين الذين يقومون بتجهيز الصادرات، مع حصول الإنتاج الفعلي في البلدان النامية على قسط ضئيل فقط من قيمة السلع النهائية المصدَّرة.

ويثير هذا الوضع أسئلة بشأن المراهنة في كثير من الاقتصادات النامية على النتائج غير المباشرة المؤمل تحقيقها من تجارة التجهيز، فما لم تتمكن البلدان النامية من الحصول على جزء من الفائض الذي تنتجه سلاسل القيمة العالمية هذه وتعيد استثماره في قدرات إنتاجية وفي البنية التحتية، فمن غير المرجح أن تؤدي المكاسب الفورية في الإنتاج والعمالة إلى حركة دينامية لصعود درجات سلم التنمية.

وقد اعتمد نجاح الصين الفريد في استخدام سلاسل القيمة العالمية اعتماداً حاسماً على قدرتها على المطالبة بهامش سياسات واستخدامه لتنشيط التجارة بقوة من خلال سياسات صناعية موجهة وسياسات أخرى تسعى إلى زيادة القيمة المضافة المحلية في صادرات الصناعات التحويلية. واعتمد هذا النجاح أيضاً على قدرة السلطات الصينية على وضع آليات تمويل مستقلة والتمكن من التحكم في الأصول الأجنبية التي ترى البلدان المتقدمة الآن أنَّها تهدد مصالحها التجارية. بيد أنَّه قد ثبت أنَّ تكرار هذه التدابير في أماكن أخرى أمر عسير.

ومع زيادة التركيز في أسواق الصادرات، زادت الشركات الكبيرة قدرتها على اقتناص الريع من الحواجز الجديدة والمتزايدة والتي تتعارض مع المنافسة، والتي تتجلى في تشديد الحماية لحقوق الملكية الفكرية وفي القدرة على استغلال القواعد واللوائح التنظيمية الوطنية لأغراض تحويل الأرباح والتهرب من الضرائب. وتفضي الزيادة الناشئة عن ذلك في العائدات المحققة من الاحتكارات الناجمة عن حقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن التخفيض في تكاليف الضرائب للشركات الكبيرة إلى وضع غير متكافئ. وتشير التحليلات المعدة لهذا التقرير إلى أنَّ الطفرة في ربحية الشركات العابرة للحدود الكبرى – وهي وكيل للشركات العملاقة التي تهيمن على التجارة والتمويل على الصعيد الدولي – وازدياد التركيز فيها كانا بمثابة القوة المحركة الرئيسية لتخفيض حصة العمل من الدخل العالمي، مما فاقم عدم المساواة في الدخل الشخصي.

وكانت زيادة الأرباح الكبيرة للشركات الكبرى العملاقة محركاً رئيسياً لعدم المساواة الوظيفية العالمية، موسعة الفجوة بين عدد صغير من كبار الرابحين ومجموعة كبيرة من الشركات الصغيرة والعاملين الذين يتم اعتصارهم.

وبالنظر إلى هذا العالم الذي يستحوذ فيه الفائز على نصيب الأسد، يثار سؤال رئيسي عمَّا إذا كان انتشار التكنولوجيات الرقمية سيؤدي إلى مزيد من تركيز الفوائد في يد عدد ضئيل من الشركات الرائدة، فيما بين البلدان وداخلها على حدٍ سواء، أو سيعمل على زعزعة الوضع الراهن وتشجيع المزيد من الإدماج.

وينبغي أن تكون جميع الشركات، إن هي أرادت التمتع بمكاسب الكفاءة واتخاذ خطوات ابتكارية، قادرة على جمع وتحليل طائفة كاملة من البيانات عن الأسواق وظروف التكاليف التي ستمارس فيها عملها. ومنذ وقت طويل، اعتُبر عدم توافر هذه البيانات والمهارات اللازمة لتدبرها عائقاً يحول دون تحقيق النمو في أغلب الشركات في الاقتصادات النامية والشركات الصغيرة في الاقتصادات المتقدمة.

ومن حسن طالع البلدان النامية أنَّ التحليل الذكي للبيانات الناشئ عن استخدام الخوارزميات في معالجة البيانات الضخمة قد يساعد الشركات (سواء في القطاع الرقمي أو خارجه) على إعداد منتجات وخدمات فريدة، وتوسيع سلاسل إمداد معقدة وتنسيقها، ودعم عالم الخوارزميات لاتخاذ القرارات. وقد تكون المشاركة في التجارة الرقمية خطوة أولى واعدة، بتشجيع توفير البنية التحتية الرقمية المادية وغير المادية، وهو شرط أساسي لتمكين الأفراد والشركات من الانخراط بنجاح في الاقتصاد الرقمي. وتشير التجارب الناجحة المتناقلة إلى شركات من بلدان الجنوب استغلت التكنولوجيات الرقمية للانتقال إلى أداء مهام في مرحلة ما قبل الإنتاج وما بعده في سلسلة القيمة حيث تكون القيمة المضافة أعلى. والجدير بالذكر أنَّ استراتيجية الصين الصناعية الجديدة الطموحة تهدف إلى أن تجعل من ذلك هدفاً للاقتصاد بأكمله بحلول عام ٢٠٢٥.

أمَّا الأخبار السيئة فتأتي من الجهات التي تشير إلى اتجاه مختلف. فالفجوة المتسعة بين جميع الشركات كانت ملحوظة بشكل خاص في العالم الرقمي. فمن بين أكبر ٢٥ شركة تكنولوجية كبيرة (من حيث الرسملة السوقية) توجد ١٤ شركة في الولايات المتحدة، و٣ شركات في الاتحاد الأوروبي، و٣ في الصين، ٤ في بلدان آسيوية أخرى،

وواحدة في أفريقيا. وتفوق الرسملة السوقية في المتوسط لأكبر ثلاث شركات تكنولوجية في الولايات المتحدة ٤٠٠ بليون دولار، مقارنة بمتوسط قدره ٢٠٠ بليون دولار في شركات التكنولوجيا الكبرى في الصين، و١٢٣ بليون دولار في آسيا، و٦٩ بليون دولار في أوروبا و٦٦ بليون دولار في أفريقيا. وما يجدر أن يُشار إليه هو الوتيرة التي تراكمت بها فوائد الهيمنة على السوق: زادت نسبة أرباح شركة أمازون إلى المبيعات من ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٥، بينما ارتفعت من ١٠ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٥ بالنسبة لشركة على بابا.

ويعزى حجم هذه الفجوات وسرعة اتساعها، إلى حدٍ كبير، إلى استخراج البيانات ومعالجتها وبيعها. فالبيانات، شأنها في ذلك شأن الأفكار والمعرفة بوجه عام، وخلافاً لأغلب السلع والخدمات المادية، يمكن أن يستخدمها، إن هي توفرت، مستعملون عديدون في آن واحد. وللتحدي الذي تواجهه الأعمال التجارية وجهان: تحويل ما يبدو مصدراً وافراً إلى أصل نادر وتحقيق اقتصادات الحجم المقترنة بالتأثيرات الناشئة عن الشبكات. وإذا تمكنت الشركات من انجاز هاتين المهمتين، فستكون العائدات غير محدودة فيما يبدو.

ويمثل ظهور احتكارات المنصات أحد الأوجه التي تؤثر بها الرقمنة تأثيراً عميقاً في التوزيع، فباستخدام مزيج من حقوق الملكية المعززة، ومزايا الرواد، والسلطة السوقية وسواها من الممارسات غير التنافسية، تتحكم هذه المنصات في البيانات المرقمنة وتستخدمها لتنظيم المعاملات التجارية بين مختلف الجهات الفاعلة والقيام بدور الوسيط فيها، والتمتع بالقدرة على توسيع حجم هذه النظم البيئية لتصبح عملية دائرية قائمة على التعقيبات.

ويحمل النزوع إلى زيادة التركيز، في كل من العالمين التناظري والرقمي للأعمال التجارية، في طياته مخاطر عديدة على صعيد الاقتصاد الكلي والتحديات الإنمائية، وهو أمر بات واضحاً وضوح الشمس. ومن دواعي القلق الأثر السلبي الذي يمكن أن تحدثه التجارة في إطار العولمة المفرطة على الطلب الكلي، إذ إنها تساعد رأس المال على أن يحصل شيئاً فشيئاً على حصة أكبر من الدخل العالمي على حساب العمل. ويرى العديد من الاقتصاديين أنَّ ازدياد عدم المساواة وميل الأغنياء الشديد إلى التوفير يشجعان نقص الاستهلاك، أو يحثان، عوضاً عن ذلك، على الاستهلاك القائم على الدين، وهي عملية يتيحها إلغاء الضوابط التنظيمية المالية. وعادة ما تكون نهاية هاتين العمليتين سيئة.

ومنذ أن اندلعت الأزمة المالية، أُسنِد إلى الأسواق المالية والمؤسسات المالية الكبرى العابرة للحدود الوطنية دور الشرير الرئيسي في هذه القصة، وهو أمر لا يخلو من مبرر. بيد أنه بات من الواضح الآن أنَّ الشركات غير المالية لا يمكن أن تظلَّ بمنأى عن النقد. ولجأت الشركات الكبرى، وهي تواجه ضعف المبيعات المتوقعة في سياق ضعف الطلب الكلي الذي زاده اللجوء إلى التقشف في مرحلة ما بعد الأزمة وهناً على وهن، إلى تخفيض الاستثمار، مفاقمة ركود الطلب الكلي، ومساهمة في تباطؤ التجارة في السنوات الأخيرة. ويُعدُّ انفصام الرابطة بين الأرباح والاستثمار على هذا النحو أحد العوامل التي يعزى إليها التباطؤ الذي يدور الحديث عنه في نمو الإنتاجية، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة.

وفي بيئة كهذه، تكون الدوافع قوية لحث الشركات على زيادة الربحية باللجوء إلى استراتيجيات السعي إلى اقتناص الريع، مثل تكثيف المنافسة الدولية في أوساط العاملين وبين الحكومات لتخفيض تكاليف العمل والضرائب، وسحق أو شراء المنافسين تعزيزاً للهيمنة على السوق وزيادة الأسعار، وخلاف ذلك. والحقيقة المرة هي أنَّ محاولات الشركات الكبرى لتعزيز موقفها في السوق باتباع استراتيجيات من هذا القبيل لا تزيد النظام الاقتصادي الأعم إلا ضعفاً وهشاشة، فهي تؤدي مجتمعة إلى تفاقم عدم المساواة، ونقص الاستهلاك، والديون، وتفضي من ثمَّ إلى الهشاشة على صعيد الاقتصاد الكلي.

ويمثل السعي الشديد لتخفيض الضرائب إلى أدنى مستوى من خلال مكان وعاء الشركة الضريبي في الولايات القانونية المنخفضة الضرائب أحد أشكال اقتناص الريع. فشركات الولايات المتحدة تحقق من الاستثمار في لكسمبورغ وبرمودا دخلاً يفوق ما تحققه في الصين وألمانيا، وهو أمر لا يعكس العوامل الاقتصادية الأساسية، بل يعكس الاستراتيجية المالية التي تتبعها الشركات. وقد يفاقم الاقتصاد الرقمي تآكل الوعاء الضريبي لأنَّ الشركات المتعددة الجنسيات التي تشكل بيانات الملكية الفكرية أصولها الرئيسية يمكن أن تنقل هذه الأصول بسهولة إلى الخارج. ولئن كانت مبادرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح قد اتخذت خطوات مفيدة لحماية إيرادات الضرائب، فإنَّ فرض الضرائب في المكان الذي تُجرى فيه الأنشطة بدل المكان الذي تعلن الشركات وجود مقرها فيه يعيد توزيع الريع وقد يكون طريقة أنسب لتوسيع الوعاء الضريبي للبلدان النامية.

"الروبوتات والثبات": التحديات السياساتية في العصر الرقمي

لا غنى للبلدان النامية عن وضع ضوابط للمنصات الضخمة وإعداد منصات وطنية للتسويق حتى تتمكَّن من الاستفادة من التجارة الإلكترونية. ومالم يتحقق ذلك، فلن يؤدي الربط بالمنصات الضخمة الحالية إلا إلى تزويد الشركات التي تدير هذه المنصات بمزيد من البيانات، فتزداد قوة ويسهل عليها النفاذ إلى الأسواق المحلية.

ومنذ أن شرع ألكسندر هاملتون في إعداد استراتيجيته في بداية قيام الولايات المتحدة، بات معلوماً أنَّ اللحاق بالركب يستدعي وضع سياسات صناعية نشطة لاستنفار الموارد المحلية وتوجيهها توجيهاً إنتاجياً. وينطبق ذلك بالقدر نفسه حين تكون هذه الموارد بيانات في شكل أرقام ثنائية. ونظراً للاختلالات في القوة الاقتصادية المتأصلة في ثورة البيانات، تزداد أهمية اعداد سياسات تضمن توزيع المكاسب المحققة من البيانات داخل الحدود الوطنية توزيعاً منصفاً.

ولتنمية القدرات الرقمية والبنية الرقمية على الصعيد المحلي، تستخدم حكومات بعض البلدان (مثل حكومات إندونيسيا، والفلبين، وفييت نام) تدابير تتعلق بالتوطين، على غرار ما فعلته بلدان متقدمة عديدة في كلا المرحلتين السابقة والحالية من الرقمنة (التحول إلى العالم الرقمي). بيد أنَّ معظم البلدان النامية يفتقر إلى مثل هذه السياسات، فتكون البيانات ملكاً للجهات التي تجمعها وتخزنها وهي، في المقام الأول، المنصات الرقمية التي تتمتع بعد ذلك بحقوق حصرية وغير محدودة عليها. وينبغي أن تُعدَّ السياسات الوطنية بشأن البيانات لتعالج أربع مسائل رئيسية هي: ما هي الجهة التي يمكنها تملك البيانات، وكيف يمكن جمعها، ومن يستطيع استخدامها، ووفق أي شروط. وينبغي أيضاً أن تعالج هذه السياسات مسألة السيادة على البيانات فيما يتعلق بالبيانات التي يُسمح لها بأن تغادر البلد المعني، وبالتالي لا تخضع للقانون الوطني.

وفي حالة البلدان النامية، يرتهن التوجه نحو المستقبل الرقمي والاستفادة منه دون ريب بوجود بيئة مادية وبنية تحتية رقمية ملاءمتين وقدرات رقمية أيضاً. وتتضح التحديات التي تعترض سعي هذه البلدان لإقامة هذه البينية الرقمية من الفجوات القائمة

والواسعة بينها وبين البلدان المتقدمة، فمثلاً: تفوق الاشتراكات في "النطاق العريض" في البلدان المتقدمة (٩٧ في المائة) ضعف نظيرتها في العالم النامي (٤٨ في المائة)؛ وفي أفريقيا، يستخدم ٢٢ في المائة فقط من الأفراد الإنترنت، مقارنة بنسبة ٨٠ في المائة في أوروبا. بل إنَّ اقتصاداً يوجد فيه قطاع رقمي أكثر تطوراً، مثل الهند، يتخلف كثيراً عن الركب من حيث نطاق التردد للأنترنت، وسرعة الربط، وجاهزية الشبكات.

ولتنمية القدرات الرقمية، ينبغي أن تُبذل جهود في مستويات شتى: إدخال التعليم الرقمي في المدارس والجامعات؛ والارتقاء بالمهارات الرقمية لدى قوة العمل الحالية؛ وتنفيذ برامج خاصة أساسية ومتطورة لتنمية القدرات لدى الشباب والكبار؛ ويشمل ذلك برامج التدريب على المهارات الرقمية في برامج التطوير المهني الحالية؛ وتقديم الدعم المالي لتنمية المشاريع الرقمية.

ولئن كان من اللازم تنمية القدرات وتوفير البنية التحتية، إلا أنهما لا يكفيان لتحقيق فوائد إنمائية؛ بل ينبغي وضع استراتيجية أشمل وطائفة أعرض كثيراً من تدابير السياسة العامة. وينبغي أن تسعى السياسات الصناعية من أجل الرقمنة إلى استغلال التآزر الشديد بين ضغوط العرض والطلب في إقامة "دائرة رقمية حميدة" تتألف من القطاعات والشركات الرقمية الناشئة، وزيادة الاستثمار والابتكار، وتسريع نمو الإنتاجية، وزيادة الدخل وتوسيع الأسواق. وقد يستدعي تحقيق ذلك اتباع سياسة صناعية تحدد فيها المهام بدرجة أكبر في عالم رقمي لمواجهة اختلالات السوق الحالية. فعلى سبيل المثال، تستطيع الحكومات أن تستثمر في منصات رقمية وليدة، أو في الحصول على أنصبة كبيرة من الأسهم فيها من خلال صناديق الثروة الرقمية السيادية، بغية نشر ثمار نمو الإنتاجية العالية التي يؤتيها التغيير التكنولوجي على نطاق أوسع.

ويستلزم التغيير الذي حدث في هيكل التمويل من أجل الاستثمار في الاقتصاد الرقمي أيضاً اتباع سياسة صناعية محددة المهام. وخلافاً للأصول المادية، تميل الأصول غير المادية، مثل البيانات، والبرمجيات، وتحليل الأسواق، والتصميم التنظيمي، وبراءات الاختراع، وحقوق التأليف والنشر وما شابه ذلك، إلى أن تكون فريدة النوع، أو أعلى قيمة، في سياقات محددة، مما يجعل من الصعب تقييمها كضمان. ونتيجة لذلك، قد يقتضي دعم الاستثمار في أصول غير مادية قيام المصارف الإنمائية، أو آليات التمويل المتخصصة، بدور أكبر كمصادر للتمويل، فضلاً عن اتخاذ تدابير في مجال السياسة العامة

يُبتغى منها تعزيز الرابطة بين الربح والاستثمار، مثل تغيير شروط الإبلاغ المالي، أو فرض قيود على عمليات إعادة شراء الحصص، ومدفوعات أرباح الأسهم عندما يكون الاستثمار منخفضاً، أو منح معاملة تفضيلية فيما يتعلق بالضرائب للأرباح التي يعاد استثمارها.

وفي الوقت نفسه، يثير الاقتصاد الرقمي تحديات جديدة هامة في السياسة التنظيمية، إذ إن التأثيرات الشبكية ووفورات الحجم المرتبطة بالرقمنة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وإقامة حواجز أمام دخول الأسواق. وتشير السيطرة الكاسحة التي تمارسها بضع شركات على المنصات الرقمية إلى ضرورة النظر بشكل فعال في السياسات الرامية إلى منع سلوك هذه الشركات المنافي للمنافسة، فضلاً عن سوء الاستخدام المحتمل للبيانات المجمعة أثناء هذه العملية.

ومن بين سبل التصدي للاستراتيجيات الساعية للحصول على الريع في عالم رقمي تفكيك الشركات الكبيرة المسؤولة عن التركيز في السوق. ويتمثل البديل عن ذلك في القبول بميل السوق إلى التركيز وتنظيمه بغية الحد من قدرة الشركة على استغلال هيمنتها. وبالنظر إلى أنَّ البيانات في بلد ما قد تتسم بخصائص المرافق العامة، يتمثل أحد الخيارات المتاحة في تنظيم الشركات الكبيرة بحسبانها مرافق عامة مع تقديم الخدمات الرقمية العامة بطريقة مباشرة. ويعني ذلك أنَّ الاقتصاد الرقمي سيُنظر إليه بنفس الطريقة التي يُنظر بها إلى الصناعات الخدمية التقليدية الأساسية، مثل المياه والطاقة.

ولمواكبة الثورة التكنولوجية الجارية، تجد البلدان النامية نفسها في أمسَّ الحاجة إلى النقل الدولي للتكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى التي تمكنت من استحداث تكنولوجيات رقمية متطورة. وقد باتت عمليات نقل التكنولوجيا الدولية أكثر تعقيداً في الاقتصاد الرقمي، إذ اعتُبِرت التكنولوجيا وتحليل البيانات بمثابة الأسرار التجارية، ولأنَّ بعض القواعد الملزمة تنطبق على تبادل الشفرة المصدرية. وبوسع التعاون الرقمي بين بلدان الجنوب أن يقوم بدور مهم في مساعدة البلدان النامية على اقتناص الفرص الناشئة في العالم الرقمي بتقديم الدعم المتبادل لبنيتها التحتية وقدراتها الرقمية.

ومع ذلك، ستكون البلدان النامية بحاجة إلى الحفاظ على الهامش المتاح لها في مجال السياسة العامة وتوسيع نطاقه، إن أمكن ذلك، حتى تنفذ استراتيجية التصنيع التي ينبغي أن تتضمن الآن سياسات رقمية تتعلق بتوطين البيانات وإدارة تدفق البيانات،

وعمليات نقل التكنولوجيا، ورسوم الجمارك على البث الإلكتروني. وتحدُّ بعض القواعد الواردة في اتفاقات التجارة الحالية، وتلك التي يجري التفاوض بشأنها، من أوجه المرونة التي تتمتع بها الحكومات الموقعة على هذه الاتفاقات في اتخاذ تدابير التوطين. وتتضمن المفاوضات بشأن اتفاق التجارة في الخدمات مقترحاً مفاده أنَّ المشغل الذي يريد نقل البيانات خارج الحدود الوطنية ينبغي عليه ببساطة أن يثبت الحاجة إلى نقلها إلى الخارج "فيما يتعلق بممارسة عمله التجاري". وتتضمن وثيقة شراكة المحيط الهادئ قواعد ملزمة بشأن قدرة الحكومات على الحد من استخدام المرافق الحاسوبية داخل الحدود الوطنية أو استئجارها، وتحظر على الحكومات تصميم سياسات تقتضي تبادل شفرة المصدر، إلا لدواعي الأمن الوطني. وتتضمن بعض المقترحات بشأن التجارة الإلكترونية في منظمة التجارة العالمية قواعد ملزمة تتعلق بعمليات نقل البيانات عبر الحدود والقيود على التوطين.

وقد شرع المجتمع الدولي في إجراء حوار بشأن القواعد واللوائح التنظيمية المطلوبة لإدارة هذا الوضع برمته، ولم يتوصل بعد إلى اتفاق بشأن تحديد مسائل الاقتصاد الرقمي التي تقع في نطاق اختصاص منظمة التجارة العالمية وتلك التي تدخل في نطاق اختصاص منظمات دولية أخرى. وينبغي تجنب الالتزام قبل الأوان بقواعد لها تأثيرات طويلة الأجل في هذا المجال سريع التغير حيث تمثل المصالح التجارية الضيقة الدافع الذي يحرك الجهات الفاعلة والمؤثرة.

مجموعة البريكس والبنيان المرصوص

لاريب في أنَّ البلدان النامية قد استأثرت، في سياق تسارع وتيرة التجارة بفعل العولمة المفرطة، بحصة متزايد من تلك التجارة، بما في ذلك زيادة التجارة فيما بين هذه البلدان. غير أنَّ تحويل هذه الاتجاهات إلى عملية إنمائية تحويلية كان بعيد المنال في كثير من أجزاء الجنوب.

وبدأ التحول العميق الذي طرأ على التجارة في منتصف الثمانينات، وأتسم بالشدة بوجه خاص في جنوب شرق آسيا، واستند إلى الدعم المتبادل بين الديناميات الإقليمية والسياسات الصناعية الحكومية الموجهة التي ساعدت في إقامة روابط متينة بين

الربح والاستثمار والصادرات. وساعدت وتيرة الاستثمار المحلي السريعة على الاستفادة من التعلم ووفورات الحجم، واستدامة نمو الإنتاجية السريع، محركة عملية الانتقال من اعتماد الإنتاج والصادرات على الموارد، إلى اعتمادهما على العمالة الكثيفة، ثم على الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا، وفتح الأسواق الشمالية لتلك الصادرات. وبسبب انعدام هذه الصلات في مناطق نامية أخرى، كان تصدير المصنوعات مؤشراً أضعف على نمو في الإنتاجية في تلك الفترة.

وبمرور الزمن، حدث تحول تدريجي في آسيا تخطت خلاله الصين اليابان كأكبر مصدر من المنطقة في عام ٢٠٠٤، ثم أصبحت أكبر مصدر في العالم في ٢٠٠٧. ثم سُرِدت هذه القصة تحت مسمى البريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا) فصارت رواية ضخمة تتحدث عن بروز الاقتصادات الناشئة. بيد أنَّ هذه الاقتصادات تمثل مجموعة من التجارب الاقتصادية المتباينة تبايناً شديداً لا يجعل منها قوة اقتصادية جماعية وإن كان لوزنها السياسي مجتمعة نتائج استراتيجية مهمة. وتجربة الصين فريدة حتى في إطار هذه المجموعة. وقد زادت حصة مجموعة البريكس في الإنتاج العالمي من ٥,٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٦. بيد أن حصة هذه المجموعة بدون الصين من الإنتاج العالمي زادت من ٣,٧ في المئة إلى ٧,٤ في المائة. ويتبيَّن من ذلك أنَّ الحصة زادت فعلاً ولكن الزيادة لم تكن ملفتة للأنظار. ويتجلى ذلك في حصص الصادرات العالمية حيث تتخطى الصين بقدر كبير بقية دول المجموعة. وحقيقة الأمر أنَّ حصص الصادرات ظلت مستقرة على وجه التقريب في أغلب بقية مناطق العالم النامي الواقعة خارج شرق آسيا وجنوبها، بل وتراجعت في بعض الحالات، إلا في فترة الارتفاع أثناء دورة الزيادة الهائلة في أسعار السلع الأساسية حيث سجل مصدرو هذه السلع زيادة مؤقتة في حصصهم من السوق.

وامتدت الآثار المترتبة على وتيرة النمو والتحويل الهيكلي في شرق آسيا إلى بقية العالم النامي وتجلت بصفة أساسية في انتعاش الطلب على المواد الخام. بيد أنَّ الأدلة هنا أيضاً ضعيفة جداً على أنَّ التجارة أحدثت تغييراً هيكلياً عريض القاعدة، إلا في قلة من حالات النجاح في آسيا.

ويعبر ذلك جزئياً عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الشركات الرئيسية والموردين في سلاسل قيمة الصناعات التحويلية ومواقف البلدان النامية التفاوضية الضعيفة. فعلى

سبيل المثال، كانت تجارب المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى في تجميع السلع المصنّعة مرتبطة بإنشاء اقتصادات محصورة لديها روابط محلية قليلة وفرص ضئيلة للتحسين، إن وجدت. وينطبق ذلك أيضاً على الصناعات الإلكترونية وصناعة السيارات في أوروبا الشرقية والوسطى.

ويتضح من بيانات التجارة في "القيمة المضافة" أنَّ الصين انفردت بكونها أحد البلدان القليلة التي تمكنت من زيادة حصصها في القيمة المضافة المحلية للصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات (بزيادة ١٢ نقطة مئوية بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٤). ومن بين ٢٧ بلداً نامياً آخر مسجل في التجارة في "القيمة المضافة"، حققت ستة بلدان فقط زيادات، وإن كانت أقل ضخامة من أرقام الصين. وخلافاً لذلك، عززت التجارة، في سياق العولمة المفرطة، الثقل الاقتصادي الذي تحظى به الصناعات الاستخراجية في كثير من البلدان النامية، فشهد ١٨ بلداً من بين ٢٧ بلداً نامياً زيادات في حصص هذه الصناعات من القيمة المضافة للصادرات. وقد يعزى ذلك جزئياً إلى التأثيرات الناجمة عن الأسعار أثناء فترة انتعاش السلع الأساسية؛ غير أنَّ استمرار هذه التأثيرات طوال سنوات عديدة عزَّز الاستثمار في الصناعات الاستخراجية، الخاصة منها والعامة على حدٍ سواء، وهو أمر يرجح أنّ يكون قد رسّخ الاعتماد على الصناعات الاستخراجية في المدى الطويل، مما أدى إلى تبعات سلبية على التغيير الهيكلي.

ويشير تصنيف صادرات البلدان النامية على أساس الكثافة التكنولوجية للمنتجات إلى اختلافات ملموسة في الهيكل والديناميات معاً. فمن جهة، تتسم الاقتصادات المصنعة حديثاً والصين باتجاهات واضحة نحو النهوض بالتكنولوجيا. وعلى النقيض من ذلك، تُظهِر أفريقيا وغرب آسيا تقدماً محدوداً، إذ ظلَّت صادراتهما شديدة التركيز على السلع الأساسية، مسجلة زيادة لا تكاد تُذكر في الحصص من المصنوعات كثيفة التكنولوجيا، بغض النظر عن مستويات مهارة العمل فيها. وتقع أمريكا اللاتينية وبقية بلدان الجنوب وجنوب شرق آسيا وشرقها بين هذين النقيضين. وفي أمريكا اللاتينية، شهدت فترة التسعينات نوعاً من التغيير الهيكلي اقترن بتطوير التكنولوجيا، غير أنَّ هذا الاتجاه عُكِس جزئياً أثناء دورة الانتعاش الهائل للسلع الأساسية. ومع انحسار الطفرة في أسعار السلع الأساسية، عاد هيكل تجارة أمريكا اللاتينية إلى حاله في أواخر التسعينات، مما يوحي بأنَّ التطور التكنولوجي كان محدوداً في أفضل الحالات. وفي بقية بلدان الجنوب،

وجنوب شرق آسيا وشرقها، لم تظهر التوجهات نحو تطوير التكنولوجيا بشكل نسبي في بيانات الصادرات إلا في الألفية الثانية، مع حدوث تحول نحو السلع التي تستدعي مهارات عمل عالية وكثافة في استخدام التكنولوجيا. غير أنَّ الشوط ما زال طويلاً قبل أن تصل هذه البلدان حتى إلى الهيكل الحالي للصين، ناهيك عن الاقتصادات المصنعة حديثاً التي تحتل المستوى الأول.

وبوجه عام، تشير بيانات التجارة الثنائية إلى أنَّ التجارة داخل المنطقة الواحدة تبدو الأكثر قدرة على توفير الدعم لارتقاء درجات السلم، مما يؤكد أنَّ دعوات الأونكتاد السابقة لتعزيز التجارة الإقليمية كانت سديدة. وعلى النقيض من ذلك، لم يُفض التوسع في شرق وجنوب شرق آسيا إلى تغييرات هيكلية ملموسة في هياكل صادرات المناطق النامية الأخرى، بل عزز دورها كمورد للسلع الأساسية. ومع تباطؤ التجارة العالمية منذ الأزمة المالية العالمية، تكشفت، في كثير من البلدان، أوجه الضعف الهيكلي الكامنة، ومن بينها الافتقار إلى قاعدة متينة من البنية التحتية.

وتشكل الاختناقات في البنية التحتية، سواء أقيست بكثافة الطرق بالكيلومتر المربع، أو الحصول على الطاقة، أو الربط الهاتفي (الضروري في العصر الرقمي الجديد)، أو المياه المنقولة بالأنابيب، أو مرافق الصرف الصحي الأساسية، عقبات تعيق النمو المطرد في مناطق نامية عديدة، تأتي في صدارتها جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويعزى ذلك، في جانب منه، إلى التحول الليبرالي الجديد في السياسة الإنمائية التي أضعفت الهدف الأصلي المنشود من التمويل المتعدد الأطراف، وهو تمويل مشاريع البنية التحتية: فعلى سبيل المثال، انخفض معدل الإقراض للبنية التحتية إلى مجموع القروض التي منحها البنك الدولي في الألفية الثانية بنسبة ٦٠ في المائة من أرقام الستينات. وتضافر ذلك مع هجوم أوسع نطاقاً في مجال السياسة العامة على الاستثمار العام، فأبقى بلداناً نامية عديدة خلوا مما يلزمها من بنية تحتية تمكنها من المنافسة بشكل فعال في أسواق أكثر انفتاحاً.

بيد أنَّ البينية التحتية استعادت أهميتها في السنوات الأخيرة. فخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتطلب إنجاز مشاريع ضخمة للبنية التحتية إن أُريد لهذ الخطة أن تصيب أي قدر من النجاح، مع تقديرات للاحتياجات السنوية من الاستثمار العالمي تبلغ عدة تريليونات من الدولارات. وتعد مبادرة الحزام والطريق الصينية

التي تمثل مجموعة من البنى التحتية تُقدَّر تكلفتها بتريليون دولار بأن تنشر الصين نموذجها للاستثمار – الصادرات على نطاق عالمي.

ولئن كانت الأرقام التي تتصدر العناوين الرئيسية عن حجم فجوة التمويل قد ساعدت دون ريب في إذكاء الوعي بالتحدي الذي تمثله البنية التحتية، فثمة خطر في إغفال الدور الحاسم الذي يقوم به في التحويل الهيكلي، وأهمية السياسات والمؤسسات التكميلية في تعزيز هذا الدور. وإن كان في التاريخ عبرة لمن يعتبر، فهي أنَّ تحدي حشد الموارد يزداد جسامة وأنَّ الحاجة تزداد إلى تخطيط الاستثمارات في البنية التحتية وتسلسلها بطريقة ملائمة كلما تأخرت البلدان في بدء سعيها لتحقيق التنمية.

وبغض النظر عن مستوى التنمية الذي وصل إليه البلد المعني، تمثل البنية التحتية استثماراً طويل الأجل في مستقبل مجهول، وذلك نظراً لاقتصاديات الحجم الكبيرة، والتكاليف الثابتة الضخمة، والأوجه التكاملية المتعددة، وفترات النضج الطويلة التي يتطلبها هذا النوع من الاستثمار، لذلك يشكل تخطيط البنية التحتية، على حد قول المصرفي الأمريكي فليكس روهاتين، "مسعى جريئاً". وفي الوقت نفسه، تهيئ هذه الخصائص نفسها السبيل لكلا "الاحتكارات الطبيعية" وتحديات التنسيق الجسيمة التي قد تحقق عائدات ضخمة للاستثمار الخاص، لكن تنفيذها على النطاق المطلوب وبشكل تام يستلزم، في كثير من الأحيان، مشاركة القطاع العام. ومن المؤسف أنّ تحدي البنية التحتية تحوَّل إلى مباراة سياسية بين فريقي "عجز السوق" و"عجز الحكومة".

وينبغي، عوضاً عن ذلك، إحداث تحول نمطي يضع الاستثمار في البنية التحتية في صلب التحويل الهيكلي ويتيح منظوراً بديلاً لكيفية تخطيط هذه الاستثمارات وتنفيذها وتنسيقها، لا سيما في حالة البلدان النامية التي تعكف على بناء قدراتها الصناعية. ويعني القيام بذلك إعادة النظر في النقاش القديم بشأن تخطيط التنمية وبث الحيوية في أوصاله. وتجدر الإشارة إلى أنَّ الدراسة الرائدة لألبيرت هيرشمان بعنوان "استراتيجية التنمية الاقتصادية" التي نُشرت قبل ٦٠ عاماً خلت يمكن أن تكون إطاراً للربط بين ما كان يُطلق عليه على نحوٍ شائع "رأس المال اللازم للهيكل الأساسي الاجتماعي" (البنية التحتية العامة) والأنشطة الإنتاجية المباشرة (الاستثمار الخاص).

وربط هيرشمان التخطيط بنموذج "للنمو غير المتوازن" توجه فيه الموارد الإنتاجية بصورة انتقائية نحو قطاعات لديها القدرة على إقامة روابط خلفية وأمامية، كاشفة بذلك عن الثغرات ومحدثة اضطراباً في الأسعار يُفعِّل مزيداً من جولات الاستثمار الخاص، ويعزز القدرات التنظيمية وغير التنظيمية اللازمة لاستمرار عملية النمو، ويرسل إشارات صحيحة لواضعي السياسات تدلهم على المواقع التي ينبغي أن يركزوا فيها استثماراتهم في البنية التحتية.

وبربط السلامة المالية بعدد أكبر من معايير التنمية، يتيح هذا النهج بديلاً عن الطريقة الحالية التي تحصر تخطيط البنية التحتية في "اختيار عناصر الحافظة"، مع التركيز على المقبولية المصرفية لفرادى المشاريع والعائدات المعدَّلة حسب المخاطر، تمشياً مع حسابات الاستثمار الخاص.

وعلى الرغم من الحماس الذي يبديه واضعو السياسات في الوقت الحالي لزيادة مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، تفادت الأسواق المالية في عصر العولمة المفرطة هذه المشاريع وفضلت عليها الإقراض في الأجل القصير وعمليات المضاربة في الأصول القائمة. وحتى عندما تحققت مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية، فإنها سعت، في كثير من الأحيان، إلى تحقيق مكاسب مالية قصيرة الأجل، عوضاً عن تقديم الخدمات العامة، منتقية المشاريع على هذا الأساس، ومقيمة نظماً مجزأة من البنية التحتية لا تستوفي المعايير ولا تتناسب مع تشجيع النمو المتسارع والتحويل الهيكلي.

وبدلاً عن ذلك، يستلزم المضي قدماً رؤية واقعية وتجريبية في نفس الوقت. وتستدعي التنمية التحويلية اتباع نهج ذي طابع استراتيجي أكبر يُخطَّط فيه تطوير البنية التحتية لتعزيز الروابط التي تدعم التنمية الصناعية وتنويع الصناعات. وينبغي أن يولي هذا التخطيط العناية الواجبة للكيفية التي تتشكل بها الاستثمارات في البنية التحتية، والعلاقات المتبادلة بين البنية التحتية ونمو الإنتاجية، والمفاضلات والأولويات التي ينطوي عليها اختيار البنية التحتية. ومن المهم تحديد استثمارات البنية التحتية التي تحظى بالأولوية وكيفية الوصول إلى هذه الأولويات. ولبعض أنواع البنية التحتية (مثل الطرق والاتصالات اللاسلكية) تأثير أقوى على الإنتاجية من أنواع أخرى (على سبيل المثال، النقل الجوي أو الصرف الصحي). ويجبر التخطيط واضعي السياسات على التفكير في رأس المال الصبور، إذ من المألوف ألا يبدأ الاستثمار في البنية التحتية في التأثير في إنتاجية القطاع

الخاص إلا بعد مضي بعض الوقت وبعد بلوغ مستوى أدنى من هذا الاستثمار. ويعني ذلك أيضاً أنَّ الحكومات ينبغي أن تبدي استعدادها للمجازفة ببعض المخاطر، فقد كانت برامج البنية التحتية الناجحة في الماضي ثمرة طموح سياسي ومحاسبة عامة دقيقة وحسابات إحصائية موضوعية. وفي الختام، تكتسي الآثار المتشابكة للبنية التحتية وأوجه التكامل بين مختلف أنواع هذه البنية أهمية، فتعزيز الطاقة في المناطق الريفية لا يؤدي حتماً إلى معدلات عالية من العائدات في أوساط الشركات حينما لا تكون الطرق أو الاتصالات اللاسلكية متاحة بشكل متزامن. وينبغي أن تؤخذ هذه التأثيرات في الحسبان في جهود التخطيط العام والتنسيق الشاملين.

ومن هذا المنطلق، ينبغي ألا يُنظر إلى التخطيط بحسبانه دليلاً يتضمن إرشادات موجهة من القمة إلى القاعدة، وإنما مظلة تنسيقية تضم طائفة واسعة النطاق من المصالح والخيارات الاستراتيجية المتباينة، وتركز على القطاعات التي ينبغي أن تحظى بالأولوية، والتكنولوجيات التي ينبغي أن تُعتمد، والتنسيق الكلي بين قرارات الاستثمار، وحجم الموارد اللازمة والسبل الكفيلة بحشدها. ومن هذا المنظور، تبعث عودة خطط التنمية الوطنية في كثير من البلدان النامية على التفاؤل، رغم أنَّ التقييم الأولي لهذه المبادرات يشير إلى استمرار الفصل بين خطط البنية التحتية واستراتيجية البلد للتنمية. وثمة حاجة إلى مزيد من العمل لربط مختلف أصحاب المصلحة في البلد ومجالات السياسات العامة التي تتداخل معها البنية التحتية، مع الحرص على الاتساق، وتنمية القدرات من أجل التخطيط، وإعداد المشاريع وتنفيذها، ووضع نظام واضح للعقوبات يكفل اتباع الخطط، فضلاً عن المساءلة لتقليل التكاليف غير الضرورية إلى الحد الأدنى وضمان الشرعية. ويستدعي ذلك، في نهاية المطاف، قيادة سياسية جريئة.

شعراء التجارة الحرة

لا يشكل الهجوم على العولمة المفرطة مفاجأة، ولكن المفاجئة تكمن في أن يكون النظام التجاري الدولي الآن في خط المواجهة، لأن جذور ازدياد انعدام الأمن،

والمديونية، وعدم المساواة، التي يعزى إليها هذا الهجوم وليدة النظام المالي أكثر مما هي ناشئة عن النظام التجاري.

وينبغي ألا يّشَّك في أنَّ استخدام التعريفات الجمركية للتخفيف من حدة مشاكل العولمة المفرطة لن يكون نصيبه الفشل فحسب، بل ويحمل في طياته خطراً يتمثل في أن يضيف إليها، من خلال دورة من الإجراءات الانتقامية الضارة، زيادة عدم اليقين الاقتصادي وازدياد الضغط على العاملين بأجر والمستهلكين، وإبطاء النمو في نهاية المطاف. ومع ذلك، سيكون من باب الحماقة تجاهل من يعربون عن هذه الشواغل إزاء الصدمات التجارية الضارة باعتبارهم يجهلون خبايا نظرية ريكاردو عن التجارة، أو مجرد ضحايا للسياسيين الشعوبيين المضلِّلين. ولئن كانت خطورة السخط في بلدان الشمال لم تتجه إلى المسائل التجارية إلا الآن، فإن المخاوف بشأن آليات عمل النظام التجاري الدولي تنتاب البلدان النامية منذ وقت طويل.

ويصوَّر الخطاب السائد في الحقبة الحالية العولمة على أنها مرادف لسطوة الأسواق المتزايدة، ووتيرة التغيير التكنولوجي المتسارعة، وتلاشي الحدود السياسية "المستحب"؛ واستُخدمت لغة "التجارة الحرة" دون انقطاع لترويج الفكرة القائلة بأنَّ تكافؤ الفرص الخاضع لمزيج من القواعد الرسمية، والمعايير الضمنية، والمنافسة الشديدة سيحقق الازدهار للجميع حتى في الوقت الذي تحررت فيه القوى الاقتصادية العالمية من الإشراف السياسي المحلي.

وحقيقة الأمر أنَّ العولمة تتعلق بالأرباح ورأس المال المتنقل بقدر ما ترتبط بالأسعار والهوامش المحمولة وتخضع للشركات الكبيرة التي أقامت لها مواقع في الأسواق تزداد هيمنة وتعمل تحت غطاء اتفاقات "التجارة الحرة" التي خضعت لحشد الدعم بشكل مكثف من قِبل الشركات ونُفِّذت، في جل الأوقات، بالحد الأدنى من الرقابة العامة. وعلى غرار ما ورد ذكره في *تقارير* سابقة، أصبح هذا العالم عالماً لا ينفصل فيه المال عن السلطة، وتخلص فيه رأس المال، سواء أكان مادياً أو غير مادي، طويل الأجل أو قصيره، صناعياً أو مالياً، من قبضة الرقابة التنظيمية وتدخلها.

ونتيجة لذلك، ليس من المستغرب أن يكون القلق الشديد الذي تثيره العولمة المفرطة في نفوس عدد متعاظم من المتضررين منها قد أدى إلى المزيد من التشكيك في

الرواية الرسمية عن الفوائد المشتركة التي تحققها. ويتحمل التيار السائد من الاقتصاديين قسطه من المسؤولية عن الوضع الراهن. فهو لا يزال ينحاز إلى *التجارة الحرة البحتة* عندما يتواصل مع واضعي السياسات ومع الجمهور العريض، غاضاً الطرف عن التباينات في أفكاره النظرية وعن التفاوت الدقيق في التاريخ الاقتصادي. فالخطاب السائد يصوِّر "الميزة النسبية" على أنها دفعة "مفيدة لجميع الأطراف" للكفاءة الاقتصادية والرخاء الاجتماعي دون تحديد الشروط التي يمكن أن تتحقق فيها هذه النتائج النافعة ولا السبل الكفيلة بجعل أي آثار سلبية أخف وطأة.

ولا ريب في انَّ المد الجديد من الحمائية وما يقترن به من فتور في روح التعاون الدولي يثيران تحديات جسيمة أمام الحكومات في أنحاء العالم كافة. بيد أنَّ المراهنة على العمل كالمعتاد ليس رداً سديداً، فمقاومة الانعزالية بفعالية يقتضي التسليم بفشل كثير من القواعد المعتمدة لتعزيز "التجارة الحرة" في دفع النظام في اتجاه يتسم بقدر أكبر من الشمول والتشارك والاهتمام بالتنمية.

ويعني ذلك انَّ اتباع نهج واقعي أكثر استناداً إلى الأدلة في تدبر التجارة وإعداد اتفاقات التجارة بات ضرورياً الآن. وينبغي أن يتجنب الحديث عن التجارة الافتراضات غير الواقعية التي قام عليها خطاب السياسة العامة السائد عن السياسة التجارية، مثل العمالة الكاملة، والمنافسة المكتملة الأركان، والاستثمار المعتمد على الوفورات، أو توزيع الدخل باستمرار. وعوضاً عن ذلك، ينبغي أن يقترن الاعتراف بالعبر المستخلصة من اقتصادات الصادرات الناجحة والرؤى الواردة في نماذج التجارة الجديدة التي تأخذ في الحسبان تأثير التجارة في عدم المساواة بتقييم للعلاقة السببية بين تفاقم عدم المساواة، وسعي الشركات لاقتناص الريع، وانحسار الاستثمارات، وازدياد الاستدانة.

وقد دأب الأونكتاد في السنوات القليلة الماضية على الدعوة إلى ضرورة إقامة اتفاق دولي جديد – اتفاق عالمي جديد – يسعى إلى تكامل اقتصادي دولي يتخذ أشكالاً تتصف بمزيد من الديمقراطية، والإنصاف، والاستدامة. وفيما يتعلق باستراتيجيات التجارة الدولية والهيكل الذي تقوم عليه على وجه التحديد، توجد حجج قوية لإعادة النظر، في سياق الذكرى السبعين لوضع ميثاق هافانا لمنظمة التجارة العالمية، في هذا الميثاق الذي انبثق – ولو بشكل عابر – عن الاتفاق الجديد الأصلي ولا يزال بوسعه أن يتيح مؤشرات هامة تتعلق بشواغلنا المعاصرة.

وبادئ ذي بدء، تطلع ميثاق هافانا إلى وضع اتفاقات التجارة في سياق اقتصادي كلي توسعي، مشيراً إلى "إن تجنب البطالة أو العمالة الناقصة، من خلال تحقيق واستبقاء فرص العمل المفيدة في كل بلد للقادرين على العمل والراغبين فيه وفي حجم الإنتاج الكبير والمتنامي باطراد، والطلب الفعلي على السلع والخدمات، ليس شأناً داخلياً فحسب، بل هو أيضاً شرط ضروري لتحقيق الغرض العام ... بما في ذلك توسيع التجارة الدولية، وبالتالي تحقيق رفاه جميع البلدان الأخرى". وقد جرى التخلي عن هذا التركيز على العمالة التامة في فترة العولمة المفرطة على الصعيد الوطني وفي اتفاقات "التجارة" و"التعاون الاقتصادي" التي هيمنت على الساحة. وينبغي استعادة هذا التركيز لتفادي ازدياد الهجوم الواسع النطاق على التجارة قوة.

وثانياً، يعترف ميثاق هافانا بالصلات بين ظروف سوق العمل، وعدم المساواة، والتجارة، داعياً إلى تحسين الأجور وظروف العمل على نحو يتسق مع التغييرات في الإنتاجية. ورمى الميثاق أيضاً إلى منع "الممارسات التجارية التي تؤثر في التجارة الدولية وتقيد المنافسة، وتحد من إمكانية الوصول إلى الأسواق، أو تعزز السيطرة الاحتكارية"، وخصص الميثاق فصلاً بأكمله لتناول مشكلة ممارسات الأعمال التجارية التقييدية. وينبغي أن تحظى إعادة النظر في هذه الأهداف في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين بالأولوية ويشمل ذلك التحديات التي يثيرها الاقتصاد الرقمي.

وثالثاً، شدَّد ميثاق هافانا على وجود مسارات إنمائية متعددة لمزاوجة الأهداف المحلية مع الإدماج في الاقتصاد العالمي، وعلى ضرورة أن تتمتع البلدان بحيز كافٍ في مضمار السياسات لتواصل التجارب العملية لضمان المزاوجة المتسقة. وتدفع هذه الحاجة إلى حيز للسياسات العامة إلى الواجهة مسألة التفاوض بشأن اتفاقات "التجارة" التي منحت الأفضلية في العقود الأخيرة لمتطلبات رأس المال وحدَّت من إمكانات التنمية على نحوٍ يتسق مع الأولويات الاجتماعية.

وبعد مضي عقد من الزمان على انهيار مصرف ليمان براذرز، لم يتمكن الاقتصاد العالمي من شق مسار لنمو متين ومستقر. وبدلاً من ذلك، أبقى الطلب الضعيف، وارتفاع مستويات الديون، وتقلب تدفقات رأس المال، اقتصادات عديدة متأرجحة بين حالات الانتعاش الغضة وعدم الاستقرار المالي. وفي الوقت نفسه، فاقمت تدابير التقشف، وسعي الشركات لاقتناص الريع دون حسيب أو رقيب، عدم المساواة ونكثت النسيج الاجتماعي

والسياسي. وقد أدرك واضعو ميثاق هافانا من تجربتهم أنَّ التعريفات الجمركية تمثل أدوات غادرة للتعامل مع هذه المشكلات، وأنها لن تزيد الأمور إلا سوءاً إن حدثت دورة خبيثة من التعامل بالمثل. بيد أنَّ الحروب التجارية تمثل عرضاً من أعراض الاعتلال الاقتصادي وليست سبباً فيه. وتكمن مأساة زماننا الحالي أنه في الوقت الذي نحن في أمس الحاجة إلى تعاون دولي أكثر جرأة، فإن قرع طبول التجارة الحرة بلا هوادة لأكثر من ثلاثة عقود قد قتل الإحساس بالثقة، والإنصاف، والعدالة الذي يعتمد عليه هذا التعاون الدولي. ■